وزارة الصحة تستلم ٤٠ سيارة إسعاف من منظمة الصحة العالمية

غباش: الوزارة تسعى لدعم منظومة الإسعاف والطوارئ المادية والبشرية

ممثلة منظمة الصحة: نعمل على توفير الدعم المادي والتكنولوجي والبحوث والدراسات

محمود الصالح

استلمت وزارة الصحة أمس ٤٠ سيارة إسعاف من منظمة الصحة العالمية، وذلك بهدف دعم منظومة الإسعاف والطوارئ في البلاد، ولتعويض ما خسره قطاع الصحة من سيارات إسعاف نتيجة قيام المجموعات الإرهابية بتدمير البعض وسرقة بعضها الآخر.

وزير الصحة حسن غباش أكد في تصريح صحفي خلال عملية استلام السيارات بحضور ممثلة منظمة الصحة العالمية أجمال مختوموفا أن وزارة الصحة تسعى دائماً لدعم منظومتها الإسعافية، ورفد هذه المنظومة بالإمكانات المادية والبشرية، وتعمل الوزارة مع المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية لتوفير احتياجات القطاع الصحي. وهذه السيارات التي تم استلامها اليوم هي سيارات حديثة، وسيتم وضعها في الخدمة وتوزيعها للمحافظات بشكل فوري، لافتاً إلى أنه يتم التنسيق دائماً بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية لتأمين احتياجات وزارة الصحة، حيث تم التنسيق مع الممثل الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية خلال زيارته الأخيرة إلى سورية لتأمين هذه السيارات.

وأضاف: نحن الآن أمام مشفى الطوارئ الذي أحدث خلال جائحة كورونا، والذي له رمزية في تأكيد دور وزارة الصحة من خلال منظومة الإسعاف والطوارئ والكوادر العاملة فيها في مواجهة هذا الوباء.

ممثلة منظمة الصحة العالمية أجمال مختوموفا أكدت في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المنظمة تضع استراتيجية واسعة ودائمة، مضيفة: وهناك مبادرات قمنا بها لتأسيس مركز الطوارئ الصحية على مستوى العاصمة وعلى مستوى المحافظات، وهذه المراكز من ضمن احتياجاتها توفير منظومة إسعاف لذلك نقدم اليوم ٤٠ سيارة إسعاف لدعم منظومة الطوارئ في البلاد لزيادة قدرة الاستيعاب والجهوزية في هذا القطاع.

وقالت: نحن مستمرون دائماً في تقديم الدعم للمنظومة الصحية في سورية سواء لناحية التجهيزات الصحية أو الأدوية أو المستلزمات الأخرى وهذا جزء من برنامج شامل بالنسبة لنا يتضمن التدريب والبحوث والدراسات وإعادة التأهيل، وتقديم الدعم الفني والمشورة الفنية للكوادر الفنية العاملة في القطاع الصحي.

وأضافت: ومن ذلك الإستراتيجية التي وضعناها في العام الماضي كان وضع خطة لدعم القدرة لمواجهة كوفيد ١٩، حيث قمنا بتوفير ١٠ أجهزة تحليل PCR للكشف عن كورونا وهذا جزء من عملنا لتعزيز المنظومة الصحية في البلاد لمواجهة انتشار الوباء.

وقالت: نحن مستمرون من دون توقف لتقديم الدعم لكل المناطق الصحية في البلاد، وهناك إستراتيجية أكثر شمولية في البلاد ليس فقط لمواجهة كورونا فقط، نحن نقدم الآن لقاح كورونا، حيث قدمنا ٢٠٣ جرعة بشكل مبدئي وهناك كميات كبيرة جداً ستصل من اللقاح، وتابعت: ونحن ندعم للبحوث والمسوحات مع الشركاء المحليين في الحكومة السورية وخاصة وزارة الصحة.

وبينت أن منظمة الصحة العالمية تعمل مع الحكومة السورية لكونها مؤسسة للمنظمة، وهناك تعاون دائم بين المنظمة ووزارة الصحة وخلال السنوات الثلاث الماضية تم تقديم ٥١ سيارة إسعاف، ونحن نعمل على تطوير نظام الإحالة الصحية، لأن لدى سورية نظام رعاية صحية متميزاً.

ولفتت إلى أن النظام الصحي في سورية كان قبل الأزمة من أفضل الأنظمة الصحية في العالم، وقالت: أشكر وزارة الصحة على كل ما تقدمه للمواطنين في القطاع الصحي في ظل الظروف الراهنة، لقد قدمت جهود جبارة في وزارة الصحة لزيادة عدد الأسرة لمرضى كوفيد ١٩.

وأشادت بالاستجابة المتميزة لوزارة الصحة في التعامل مع وباء كورونا حيث كان له الفضل في منع الانتشار الكبير لكوفيد ١٩، وقالت: هذه السيارات المقدمة اليوم ستوفر المزيد من الخدمات الصحية لمواجهة الوباء نظراً لتوافر جميع المستلزمات ابتداء من الأوكسجين إلى الإسعافات الأولية وغيرها، والتي ستساهم في إنقاذ حياة المرضى.

أما السبب... شح البنزين

حوادث السيارات في رمضان أقل من رمضان الفائت بحوالي النصف

حلب- خالد زنكلو

انخفضت حوادث المرور في مدينة حلب في شهر رمضان الجاري إلى أكثر من ٥٠ بالمئة مقارنة برمضان السنة الماضية، بسبب تراجع الحركة المرورية على خلفية شح البنزين المستجر من محطات الوقود عبر الرسائل القصيرة وارتفاع أسعار المادة في السوق السوداء.

وقدر مصدر في فرع مرور حلب لـ«الوطن» عدد حوادث المرور اليومية في مدينة حلب نحو ٣ حوادث منذ حلول شهر رمضان، مقابل ٧ حوادث يومية سجلها رمضان الفائت، وعزا السبب إلى قلة الحركة المرورية في شوارع المدينة، وبخاصة الفترة التي تسبق الإفطار، والتي تتسبب عادة بمعظم الحوادث جراء السرعة الزائدة للمركبات بسبب إصرار أصحابها على الوصول إلى بيوتهم وقت تناول الإفطار.

وبيّن المصدر أن حوادث السير تخلت عن مركز المدينة، المكان المنتخب عادة لوقوع الحوادث نتيجة ازدحام حركة السير فيه، واتجهت نحو الأحياء الشعبية كصلاح الدين والمشهد وأحياء الشطر الشرقي من المدينة كما في الشعار والميسر والقاطرجي، على اعتبار أن الحوادث المسجلة هي حوادث صدم أشخاص في معظمها وليست حوادث مادية ناتجة عن اصطدام السيارات ببعضها بعضاً، ومرد ذلك إلى كثرة حركة المشاة في تلك الأحياء مقارنة بأحياء الشطر الغربي من المدينة.

وأشار إلى أن معظم حوادث الدهس، والتي تتسبب بوفيات أحياناً خصوصاً في صفوف الأطفال، تحدثها السيارات الخاصة بدل العمومية التي تراجعت أعدادها كثيراً بسبب غلاء توصيلاتها لعدم توافر البنزين واضطرار أصحابها إلى التزود به من السوق السوداء بسعر يتراوح بين ٤ إلى ٥ آلاف ليرة سورية لليتر الواحد.

وأدى ذلك إلى إراحة عناصر ودوريات المرور التي لم تعد تتدخل كسابق عهدها في فض التشابكات المرورية، ولاسيما في الفترة التي تسبق الإفطار حيث تبدو شوارع المدينة شبه خالية من حركة المرور، وهذه حالها منذ بدء أزمة البنزين قبل أشهر.

ويؤثر الركاب ركوب السرافيس وباصات النقل الداخلي للوصول إلى مقاصدهم بدل اللجوء إلى سياراتهم الخاصة أو إلى سيارات التكسي، الأمر الذي خفض حركة وحوادث المرور إلى أدنى مستوى لها، قياساً إلى السنوات السابقة التي تميزت بالازدحام وارتفاع نسبة حوادث المرور.

المركزي يحذر من عملات أجنبية مزورة يتم تداولها في السوق غير النظامية

فضلية: العملات المزورة ترفع معدلات التضخم وتعرض صاحبها لعقوبات شديدة

عبد الهادي شباط

نشر مصرف سورية المركزي على موقعه الرسمي خبراً بخصوص وجود كمية كبيرة من القطع الأجنبي المزور في السوق غير النظامية مبيناً أنه لدى مراجعة المواطنين مصرف سورية المركزي لتسديد مبالغ مترتبة عليهم بالقطع الأجنبي؛ تبين وجود كمية كبيرة من القطع الأجنبي المزور ضمن هذه المبالغ تم شراؤه من السوق غير النظامية، وعليه يهيب مصرف سورية المركزي بالمواطنين الامتناع عن شراء القطع الأجنبي من السوق غير النظامية واللجوء إلى المصارف وشركات الصرافة للحصول على حاجتهم من القطع الأجنبي.

واعتبر الباحث الاقتصادي الدكتور عابد فضلية في تصريح لـ«الوطن» أن ظاهرة تزوير العملات هي ظاهرة عالمية وخاصة تزوير (الدولار) بسبب سعة التداول به عالمياً لكن على التوازي لذلك هناك حالات تزوير شائعة لمختلف العملات التي تتعامل بها البلدان حتى بعض الفئات النقدية السورية تداولت وسائل التواصل الاجتماعي العديد من الأخبار حول تزوير بعض الفئات منها.

وحذر فضلية من الأثر السلبي لمثل هذه الحالات في السوق السورية لجهة شدة العقوبات التي يتحملها المتعامل في مثل هذه العملات المزورة حيث يقع عليها جرمان الأول التعامل بالعملات الأجنبية والجرم الثاني هو تداول عملة مزورة وهناك عقوبات شديدة يحاسب عليها القانون في هذين الجرمين، كما اعتبر أن لمثل هذه التداولات بالعملات الأجنبية والمزورة أثراً سلبياً في الحياة الاقتصادية والنقدية في سورية لجهة أن هذه العملات المزورة هي عبارة عن أوراق ليس لها رصيد أو مقابل سلعي وهي حكماً تسهم في رفع معدلات التضخم وهي بذلك تشبه التمويل بالعجز إلى حد ما، مضيفاً: إن الأخطر من ذلك هو تداول بعض العملات الأجنبية مثل (الدولار المحجوب) وهو عبارة عن فئات نقدية من الدولار تم حظر التعامل بها من هيئات أو جهات دولية وهي ناجمة عن عمليات مشبوهة مثل تبييض أموال أو تمويل إرهاب وغيرها من العمليات غير المشروعة.

ومثل هذه العملات التي عادة ما تحمل أرقاماً تمثل سلسلة متتالية تكون متابعة من الأنتربول الدولي.

ورغم أنه اعتبر أن الجهة الأكثر معرفة بمصدر العملات المزورة الموجودة في السوق المحلية هي مصرف سورية المركزي إضافة إلى بعض الجهات المختصة إلا أنه رجح أن تكون مثل هذه العملات وافدة من الخارج وتم إدخالها بطرق غير شرعية بقصد المتاجرة والمضاربة والتأثير في الليرة السورية وعليه حذر فضلية التعامل بمثل هذه العملات ودعا إلى التعامل بالعملات الأجنبية ضمن القنوات المصرفية المرخصة والمسموح بها لأنها عامل أمان وثقة وتجنب تعرض الأشخاص للوقوع في شرك الاحتيال أو الخديعة من بعض تجار وسماسرة العملات المزورة.

لبنان يعيد السماح للسوريين بدخول أراضيه لمراجعة مشفى أو سفارة ومن لديه إقامة

مرسوم العفو والأعياد تضاعف أعداد القادمين السوريين عبر «يابوس» الحدودي

محمد منار حميجو

كشف مصدر مسؤول في منفذ جديدة يابوس الحدودي مع لبنان أنه بعد صدور العفو الأخير وبالتزامن مع قدوم عيد الفطر تضاعف عدد القادمين السوريين إلى سورية وازدادت الحركة بشكل ملحوظ خلال الأيام الماضية، مؤكداً أن هناك العديد ممن شملهم العفو من القادمين تمت تسوية وضعهم بعد مخاطبة القضاء بذلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أنه تم تطبيق مرسوم العفو من اليوم الأول من صدوره بالنسبة للقادمين السوريين المشمولين به، مبيناً أنه يتم تكليف الشخص مراجعة القضاء أو تتم تسوية وضعه مباشرة بعد مخاطبة القضاء بذلك.

وأصدر الرئيس بشار الأسد الأسبوع الماضي مرسوم عفو يشمل أوسع شريحة من المحكومين والموقوفين أو من تحت المحاكمة، وأوسع طيف من الجرائم وجميع الجنح والمخالفات، كما يمنح فرصة أطول للفارين والمطلوبين ليقوموا بتسليم أنفسهم.

وتدرج المرسوم في عفوه ضمن عدة مستويات، إذ منح عفواً تاماً عن كامل عقوبة الجنح والمخالفات، عدا ما استثني منها كلياً أو جزئياً من أحكام المرسوم، وعن كامل العقوبة في بعض الجنايات كجريمة النيل من هيبة الدولة، وجرائم التهريب شريطة إجراء التسوية مع إدارة الجمارك، وجرائم تعاطي المخدرات، وجرائم التعامل بغير الليرة السورية شريطة تسديد الغرامات المترتبة لمصرف سورية المركزي، وعن كامل العقوبة لجرائم الفرار الداخلي والخارجي شريطة أن يُسلم المتواري نفسه خلال ثلاثة أشهر للفرار الداخلي، وستة أشهر للفرار الخارجي، وجرائم الخطف شريطة أن يكون المخطوف قد تم تحريره قبل تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي من دون التسبب بأي عاهة دائمة له، أو إذا بادر الخاطف إلى تحرير المخطوف بشكل آمن ودون أي مقابل، أو قام بتسليمه إلى أي جهة مختصة خلال عشرة أيام من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي.

وفي موضوع آخر كشف المصدر أن الجانب اللبناني أعاد السماح للسوريين بالدخول إلى أراضيه لمن لديهم مراجعة مشفى أو سفارة عربية أو أجنبية ومن لديهم إقامة داخل الأراضي اللبنانية، لافتاً إلى أن من لديه إقامة يسمح لهم بالدخول فقط يوم الأربعاء.

وأشار المصدر إلى أنه كان يسمح سابقاً فقط للسوريين الذين يرغبون في السفر عبر مطار بيروت مباشرة أو للذين يحصلون على موافقة مسبقة من الأمن العام.

وفيما يتعلق بموضوع الإجراءات الخاصة من الوقاية من فيروس كورونا أكد المصدر أنه لا جديد في موضوع هذه الإجراءات فالقادمون إلى سورية بحاجة إلى إبراز تحليل pcr على ألا يكون مضى عليه أكثر من ٩٦ ساعة من أي دولة أخرى، كما أنه لا يسمح للقادمين من العرب والأجانب بالدخول إلى سورية إلا وفق شروط محددة أو من لديه إقامة داخل سورية.

ولفت المصدر إلى أن الإجراءات أصبحت واضحة للجميع وأن الأمور تسير في سياقها الطبيعي، مؤكداً أنه لم يعد هناك سوريون عالقون على الحدود وأن هذا الملف تم الانتهاء منه بشكل كامل.

> تسوية أوضاع العديد من القادمين ممن شملهم العفو